

ناحية التنظير الفلسفية فإن مسألة الحجاب من المعارك المتجذرة بين التيارات العلمانية والإسلامية في إيران، وقد اتخذ تيار العلمانية المؤمنة نهجاً قريباً من العلمانية الغربية، وتسامح مع المرأة بشكل عام، وغضّ الطرف عن مسألة الحجاب بشكل خاص بوصفها ليست من صلب الدين ولا من مركزياته والعلمانية إما تُنكر الفهم التقليدي الفقهي الصادر من المرجعيات الدينية بخصوص مسألة الحجاب، وإما تحكم بتاريخيتها وتبرهن على موقفها بتفرقة الشريعة بين الإمام والحرائر، والمفترض أنَّ القيم الأخلاقية لا تتجزأ. وفريق آخر يتسامح مع الحجاب، بيد أنه ينكر مركزيته بين المنظومة العقدية والفروعية. وكان المفكر الإيراني علي شريعتي أكثر جرأة بالنسبة إلى رجال عصره، عندما دافع عن حقوق غير المحجبات، الأمر الذي ناقشه بشدة التيار التقليدي ووصفوه بأنه متاثر بالغرب وأنه "جاهل ولا ديني". فنجد اليوم أن سروش قد خطأ خطوات أكثر جرأة نحو التحرر من التقليدية الدينية. فيرى أن حجاب المرأة اختلط مفاهيمياً، وتدخل فيه الدين مع المعرفة، بالإضافة إلى قبيليات معرفية ومجتمعية لرجال الدين! ويناقش سروش قول مطهري بضرورة الحجاب لصيانة عفة المرأة، وصيانة العفاف المجتمعى بشكل عام، فيقول: "وهما يأتي السؤال: ألا يوجب ظهور نساء أهل الذمة والإماء الذين كانوا يشكلون عدداً كبيراً في المجتمع آنذاك نوعاً من الإخلال بهذا العفاف الاجتماعي؟ بل، فالعلفة من المفاهيم الأخلاقية التي تعني أن تكون المرأة امرأة والرجل رجلاً، أما أنه كيف نتمكن من حفظ العفة عبر القانون فهذا يرجع إلى الطرق المعتمدة في كل زمان والمناسبة معه ومع العرف السائد فيه، فلا بد عند ملاحظة حكم الشارع بالنسبة إلى النساء الأحرار أو الإمام أو نساء أهل الكتاب من الرجوع إلى روح مراد الشارع ومعرفة له". ونلاحظ أنَّ تيار العلمانية المؤمنة المتمركز حول الفقه والحوza، وأدوات الاجتهد التقليدية، يحاول أن يكون وسطاً بين تشدد رجال الدين الرسميين والتقلديين، فنجد أن آية الله حسين منتظرى يفتى بجواز مصافحة المرأة الأجنبية "مع عدم قصد الشهوة وعدم حصولها" ويحاول أن يرسم مقاربات أقل تشدداً بخصوص الحجاب والتعامل مع غير المحجبات، فهو وإن اعتمد القول القائل بوجوب الحجاب، فإنه قال بعدم قطعية تفاصيله، وهذا النهج في الحقيقة يفتح الباب واسعاً للنسبة في التعاطي مع الحجاب، هذا الاجتهد المنتظرى وُوجه ببرود ومناقشات وتعنيفات من المحسوبين على التيار الإيرانى، إذ رأوا فيه خطراً فقيهاً لأنَّه ينطلق من الوعاء الحزووي والدرس الفقهي الشيعي المعتمد، وهذا ما حاولوا التشكيك فيه، واتهموه بأنه اعتمد آليات الاجتهد عند العامة "أهل السنة"، وأنَّه خالف الإجماع الشيعي. كذلك نجد تلامذة منتظرى مثل أحمد قابل اتخاذوا منحى أكثر جرأة وتجديداً، إذ طالبوا بصناعة فقهية جديدة، وإعادة النظر في المنظومة الفقهية القائمة، ومن ثم نزعوا أنَّ خطَّ منتظرى - ممثلاً في بعض تلامذته - التقى خطَّ سروش وملكيان في نهاية الأمر. ومن ناحية الواقع العملي والذى يدلُّ على تأثير الشعب الإيرانى سيمافئي الشباب والنساء برواد العلمانية، فقد شهدت إيران في الشهور الأخيرة سجالات حول مسألة الحجاب، فكثير من المسؤولين أبدوا غضبهم بسبب طريقة ليس النساء للحجاب، وفي نفس الوقت طالب بعض رجال الدين المحسوبين على النظام عدم إلزام السياح الأجانب بالحجاب، وحسب حجة الإسلام محسن غروبيان، المحسوب على التيار الأصولي، فـ"لا إجبار على السياح من وجهة نظر الشرع والفقه في تنفيذ المعايير الدينية الخاصة بنا، بإمكانهم اختيار الحجاب ومن الناحية المذهبية لا يوجد إجبار عليهم". وأوضح غروبيان في رد الفعل على ما يطرحه البعض في إيران مؤخراً من أنَّ قانون الحجاب الإيجاري ينبغي إلغاؤه على السياح الذين يأتون إلى إيران في المناطق الحرة، قائلاً: "من وجهة نظرى لو تحول هذا الأمر إلى قضية ثقافية يستطيع المواطنون قبلها، ستكون قابلة للإجراء، ومثلكما نذهب نحن إلى الدول الأخرى ونتعامل حسب قوانيننا، ينبعي السماح للسياح أيضاً بالتعامل في بلادنا حسب قوانينهم". وفي السياق نفسه صرَّح المدعى العام الإيرانى محمد جعفر منتظرى بأنَّ التعامل القضائى في الموضوعات الثقافية والحجاب لا يفيد، وأنَّه ينبغي انتهاج طرق سلمية، لافتًا إلى أنه يدعم أي مشروع فعال بشأن مواجهة الحجاب السىء. وأضاف منتظرى أنَّ لدى المسميات للحجاب ثقافات عائلية تظهر الحجاب السىء ولكنها لا يعتبرنه سيناً. وأردف أنَّ بعض المسميات للحجاب لا يؤمن بالإسلام بل هن علمانيات أو يتبعن ديانات أخرى، ولكن عدداً قليلاً منها يفعلن ذلك بقصد الإساءة لقيم الدين وأحكام الإسلام. وأوضح أنه إذا أرادت القوات الأمنية اعتقال كافة المسميات للحجاب، فإنها ستخلق أجواء واسعة ضدَّ النظام والإسلام، مبيناً أنَّ المقصر الحقيقي في الإساءة للحجاب هو التربية والتعليم، والجامعات وأنَّ الجميع مقصرین في ذلك الشأن. وبين أنَّ لجنة الأمَّ بالمعروف والحرس الثوري والقوات الأمنية تتخذ حالياً إجراءات التي من شأنها أن تمنع ظاهرة الإساءة للحجاب، ولكن عليهم إدراك أنَّ التعامل بقوسية مع الإساءة للحجاب لن يفيد. وجاءت تصريحات محمد جعفر منتظرى بعد شهور من تحدي النساء للسلطة دون جدوى، إذ إنَّ السلطة قد اعتقدت أنَّ اعتقال بعض النساء وملائكة آخريات كفيل بإنهاء المسألة. وحامت تصرِّفات أخرى مسالمية وتدعو للسماح للنساء بالظهور ضدَّ الحجاب، من رئيسة لجنة المرأة البرلمانية بروانه

سلحشوري، فحسب قولها: "مثلاً تحول الحجاب إلى قانون في الدولة، فيجب أن تصبح طريقة الاعتراض عليه قانونية وفي إطار القانون، لكن الموضوع أصبح شخصياً بالكامل، ومن غير الإنصاف أن الحكم بشكل متجل على الفتيات المعترضات على الحجاب، فالنضال أمام الحجاب يعود إلى تلك السنوات التي أصبح فيها الحجاب إجبارياً، لا أعتقد أن الحجاب أصبح شادور، لكن في ذات الوقت فالاعتراض ضدّ الحجاب موضوع ليس بجديد ولطالما اتخذ أشكالاً مختلفة في الدولة. كما أن المعترضات على الحجاب لسن معاديات للنظام، إنهن اعترضن فقط على موضوع الحجاب." وتشهد إيران كل فترة دعوات نسوية وحقوقية بإلغاء إلزامية الحجاب، وتحاول الناشطات الإيرanianas أن يمارسن الاحتجاج على قانون إلزامية الحجاب بالاعتراض في الطرق والشوارع والسوشيوال ميديا، وخلع عدد من النساء الإيرanianas الحجاب في الشوارع ونشرن صورهن على السوشيال ميديا اعتراضًا على تسلط وتغول السلطات الأمنية ومعاملتها بقسوة لعدد من النساء بسبب عدم ارتداء الحجاب أو ارتداء حجاب غير محشّم. 2- الرقص على الطريقة الغربية. كسر هيبة رجال الدين ينشر عدد من الفتيات والمرأهقات مقاطع استعراضية خاصةً بهن، واستهرت إداهن [تدعى مائدة هزيري] بمقاطع رقص استعراضية، وسجلت مقاطعها التي بثتها على حساباتها على السوشيال ميديا ملايين المشاهدات، وأظهرتها - مع آخرين اعتُقلوا لنفس السبب - في مقطع فيديو تعترف بالجريمة وتعذر عن جريمتها، باعتبارها خالفت "المعايير الأخلاقية". وأغلقت الشرطة ما يقرب من خمسين ألف حساب على إنستغرام بتهمة نشر الخلاعة. ولكن سرعان ما تعاطف عشرات الآلاف من داخل إيران ومن خارجها مع الفتاة الإيرانية، ونشرت مئات الإيرanianas مقاطع فيديو مماثلة، مما بدا كأنه تحدٍ للسلطات وكسر لهيبة رجال الدين أمام أجساد النساء الملتوية. ويعاني الرقص - وكثير من الفنون كالموسيقى والباليه - قيوداً شديدة من جانب السلطات الإيرانية منذ ثورة 1979م حتى اليوم. واضطرت بعض فرق الباليه التي تأسست في عهد الشاه إلى الفرار من إيران وتأسيس أو إعادة تكوين أنفسهم مرة أخرى في المهجر في أوروبا وأمريكا. والمرأة في إيران ممنوعة ليس من الرقص فقط - الممنوع على الذكور والإثاث - بل من حضور مباريات كرة القدم، وأحياناً تمنع من ركوب الدرجات في الأماكن العامة بفتوى خامنئي الشهيرة، وممنوعة من الالتحاق بعدد من التخصصات في الجامعات الإيرانية كالتأريخ والهندسة والإنجليزية، بسبب "عدم توافر وظائف لهنّ بعد التخرج" حسب السلطات الإيرانية. والهدف الرئيسي حسب منظمات نسائية الضغط على النساء الإيرanianas للتخلّي عن "معارضتهن للنظام الحاكم، والتخلّي عن مطالبهن بحقوقهن"، وحسب آخرين فإنّ هذا التضييق على النساء استجابة من النّظام لبعض رجال الدين القلقين من ازدياد نسب تعلم النساء وأثر ذلك على الحياة الدينية والاجتماعية في إيران. هذا كلّه داخل في ما تسمّيه السلطات "أسلمة المجتمع" و"أسلمة الجامعات". لكن النساء في نفس الوقت وبسبب الشعور بالظلمومة واجهن هذه القوانين بالتمرد والتحدي عبر خرقها في المجال العام، مما أبداهن أكثر علمانية من بقية المجتمع. سادساً: قلق النخبة الدينية من العلمنة. لفرنسا توبيال مقوله تعليقاً على إصلاحات الشاه التحديية لإيران: "لم يتبّه الشاه إلى أنّ عصرنة البلاد نفسها كانت تفجر في أعماق المجتمع ينابيع ثورة آتية، أمّا رجال الدين فقد تنبّهوا للأمر قبل سواهم وكانوا ينتظرون ساعتهم". وكما أنّ رجال الدين تنبّهوا لهذه المعادلة في عهد الشاه، فهم اليوم الأكثر قلفاً وتوترة من علمنة المجتمع وتحديه وعصرنته، ولذلك فقد دعموا بكلّ قوّة بقاء المجتمع تحت طروحتهم وخطابهم، ومنعوا روافد تحديّة عبر القوانين، كمنع الفنون، والرقابة الصارمة على موقع السوشيال ميديا وإنترنت، والاشتباك مع المفكّرين والنخبة الثقافية. وإذا كانت عمليات التحدي في عهد الشاه بيده وإرادته فإنّ عمليات التقوّع على الذات ومحاولات تعميم المجتمع وحجبه عن العالم الخارجي تتمّ أيضاً بيد السلطة السياسية اليوم في إيران وإرادتها. تتمثل هذا القلق البالغ في حديث إبراهيم رئيسي [متولى سدانة أوّاقاف القدس الرضوية] لأساتذة الحوزات العلمية في محافظات قم وخراسان وطهران وأصفهان وقد تطرق فيه إلى مسألة العلمانية الاجتماعية التي بوصفه: "تهدّد الحوزات العلمية اليوم، وكما أنّ الحوزات العلمية كانت منشأ الثورة فإنّ عليها اليوم أيضاً أن تدعم الثورة وأن تستمر في هذا الخطّ، لأنّ معيار الاعتدال هو اتباع ولاية الفقيه". فمعيار الاعتدال وفقاً لرئيسى هو اتباع ولاية الفقيه، أي أنّ كل خط غير خطّ الولاية فهو غير معتمد عند النخبة الدينية الحاكمة. كذلك حذر آية الله محمد تقى مصباح يزدي من علمنة الحوزة عبر تأكل أطروحة "ولاية الفقيه" حيث تمتدّ معارضتها إلى داخل الحوزات العلمية. وحسب قوله: "ففي الحوزات العلمية وبين المسؤولين الإيرانيين عديد من المعارضات لمبدأ ولاية الفقيه. فالبعض في الحوزات العلمية يريد فصل الدين عن السياسة، في حين يميل بعض المسؤولين إلى القومية الإيرانية". يقصد الحنين إلى العلمانية الوطنية في عهد الشاه. وقال يزدي: "إنّ البعض توصلوا إلى اعتقاد بأنه ما دام الشعب يدلي بصوته بنفسه ويختار رئيس الجمهورية بما ضرورة وجود المرشد؛ ولماذا من الأساس مبدأ ولاية الفقيه؟ فهل في الدول الأخرى مرشد؟ لقد امتدّ نطاق معارضة ولاية الفقيه إلى الحوزات العلمية. وقد شعر المرشد قبل

فترة بأنّ الفكر الثوري أوشك على الانتهاء في بعض الأماكن، لذلك أمر الحوزويين والأكاديميين بأن يكونوا ثوريين خلال تحذيره بهذا الشأن. وإذا كان المرشد يوجه مثل هذا الخطاب إلى الحوزات العلمية فهذا يعني أن الحوزات العلمية تواجه خطر الانفصال عن الثورة، ومن الممكن أن ننسى أيضًا أن الجزء الأكبر من الفقه متعلق بالشؤون السياسية والاجتماعية". وأردف قائلاً: "بعض المسؤولين اليوم يعارض أوامر الولي الفقيه بكل أريحية، فرغم إشامتهم على الدوام بتوجيهات وإرشادات المرشد يفعلون ما يخالف أوامرها. إن هذه المجموعة من المسؤولين يفضلون إحلال القومية محل ولاية الفقيه. لقد أبدل بعض المسؤولين بالإسلام القومية الإيرانية، وهذا هو نفس الشعار الذي كان يطرحه الشاه تحت عنوان القومية الإيجابية، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية، زيادة العلمنة في الحوزة إلى أسباب حكومية، فهي "ليست نتيجة لتقاعس الحوزة وإنما نتيجة لجهود ونشاطات حكومية فرضت على الحوزة". وقراءة مثل تلك التصريحات نلحظ أن سبب قلق رجال الدين والنخبة الحاكمة هو انهيار المقدس الذي اتسع على أيديهم ليشمل ظنيات معرفية وأشخاص غير معصومين، ومن ثم تفتت أطروحتهم وتأكلت نظرية ولاية الفقيه، فطلاب الحوزة باتوا يحضرون الدرس الحوزوي غير معتمدين، فحسب آية الله جعفر السبحاني: "إن الكثيرين يحضرن دروس الحوزة، في حين أن القميص والبنطال غير مناسب مع مكانة علماء الدين"، وطالب السبحاني يجعل العمامة الدينية إلزامية فنلاحظ أن العلمنة قد ضربت الحوزة الدينية نفسها، وهو ما أقلق النخبة الدينية، وتسبب في زيادة التوتر والخلاف بين رجال الدين، لدرجة خروجها عن المألوف والعرف الحوزوي، فقد نشب خلاف مؤخرًا في الحوزة بسبب رسالة آية الله محمد يزدي المحسوب على الخط الولائي، إلى المرجع الكبير آية الله شبيري زنجاني المحسوب على تيار الانتظار. وجاء في رسالة يزدي إلى زنجاني: "في أعقاب نشر صور في الفضاء المجازي عن حضرتك وأنت بجانب بعض الأشخاص الذين لا يكونون احترامًا للجمهورية الإسلامية وقاد الثورة، ما أثار استياء واستغراب المقلدين والحوزيين. أقول بأن مقام واحترام حضرتك يحصل في ظل احترام النظام الإسلامي الحاكم والقيادة وشأن المرجعية، لذلك من الضروري مراعاة هذا الاحترام وشئون المرجعية واتخاذ ما يلزم لكي لا تتكرر هذه القضايا". وهذه الرسالة مستبشرة وفقًا للعرف الحوزوي، مما أثار موجة من الانتقادات الكبيرة لها، فاضطر تيار عريض من المحسوبين على النظام أن ينتقد الرسالة أيضًا كي لا يخسر في الأوساط الدينية والسياسية، نظرًا إلى مكانة شبيري زنجاني، ولقاوته الرسالة ووصايتها. فأعلن أنه أو مكتبه "ليس لديه أي تعليق حول هذه الرسالة"، و"الطلبة والتلاميذ هم من يقومون بالرد عليها". أي أنّ زنجاني قد ترفع عن الرد على من يصغره سنًا ومقامًا، وهي رسالة دينية وسياسية لاذعة ليزدي وتياره. وكانت الرسالة مفجرة لردود فعل عنيفة من داخل الحوزة، واستراتيجيته في التعامل مع المراجع الكبار، سيما وأن زنجاني يحظى باحترام الجميع، فهو ليس متجردًا بين التياريات، وليس محسوبًا على حزب بعينه، فهو منشغل بالدرس العلمي في الحوزة، وتخرج على يديه جل رجال الحوزة، فكانت نبرة محمد يزدي له مستفزة للمراجع، الذين لم يعهدوا هذا الأسلوب حتى مع المعتكفين على أنفسهم من رجال الدين. وبعد يوم من هذه الرسالة أعلن المرجع محمد عنديب همداني في رسالة مفتوحة وجهها إلى يزدي أن التعاون بين الاثنين أصبح مستحيلاً وأن لا يعتبر نفسه عضواً في جمعية قم العلمية بعد اليوم. وقال المرجع الديني يوسف صانعي تعقيباً على رسالة محمد يزدي في رسالة وجهها إلى زنجاني: "إن أساساً أرادوا التليل من علماء الدين والجوزة وحضرتك شخصياً، لكن الأمر انتهى لصالح الحوزة". في حين استغل الإصلاحيون رسالة يزدي للهجوم على النخبة الحاكمة بخاصة رجال الدين المحسوبين على النظام، فقال مهدي كروبي بأنّ هدف رسالة يزدي هي: "انتزاع استقلالية الحوزة العلمية، وهيمنة الرعب والخوف على العلماء". في حين ذهب بعض المحللين أنّ خطاب اليمين المتطرف وأفعاله في إيران، ستؤدي بالبلاد إلى العلمانية السياسية، وبعبارة أخرى فإن هذه الرسالة سوف تترك عواقبها الخاصة داخل الحوزات العلمية، ولعل إحدى هذه العواقب زيادة الكراهية للفقهاء الحكوميين وتضاعف الإقبال على المراجع المستقلين والمعتقدin بضرورة فصل المؤسسة الدينية عن الدولة، وهم رجال دين لديهم وجهات نظر مختلفة لا يؤمنون بالحكومة الإسلامية، ولا بالتدخل المباشر للفقهاء في إدارة المجتمع. وهذا الخلاف الحوزوي بين رجال الدين، الذي مرجعه في الأساس تدخل الحكومة في الفقه والشريعة، واعتماد أقوال دون أخرى، أو ما يمكن تسميته "الاختيارات الفقهية والدينية للنظام"، بالإضافة إلى الفجوة بين الأجيال، وتمرد الشباب والنساء على ما يتعرضون له من مظالم، كل ذلك أتاح للجماعات العلمانية مساحات للاشتباك مع النظام، فقد حاولت الجماعة العلمانية اللعب على هذا الوتر طوال الوقت، وبالفعل أمكنها إحداث حلحلة كبيرة في مكانة رجال الدين في المجتمع الإيراني، حتى إنّ بيوتات بعضهم تعرضت للنهب والهجوم والضرب بالحجارة، اعتراضًا على "فسادهم وسياستهم"، وكذلك تعرضت بعض "الحوذات العلمية" للهجوم بسبب نفس السياسات من قبل النظام والنخبة الدينية الحاكمة، وبعد أن حاولت النخبة الدينية الحاكمة توسيع دوائر المقدس إذا بالناس تهاجم

هذا المقدس، ومن الأسباب المهمة للصعود العلماني في إيران وانتشار مظاهره، والذي لحظه رجال الدين، هو زيادة الفجوة بين أجيال الثورة، فمعظم أجيال ما بعد الثورة الإسلامية 1979م لا تؤمن بالخطاب الآيديولوجي والثوري الحماسي بقدر ما باتت تؤمن بمطالبات حيادية ودنوية "علمانية"، فالحاكمية والإمامية والسلطة وتمهيد الأرض للإمام الغائب ونحو ذلك من مفردات، ليس هو ما يشغل تلك الفئات المجتمعية الجديدة، ومن ثم تعلقت مطالبتها بعدالة توزيع الثروات، وتحسين الخدمات للمواطنين، ومطالب سياسية تتعلق بالحرفيات والعدالة والسلطة الرشيدة، وبغض النظر عن أسباب هذه التحولات - كالتنمية والعلوم والتكنولوجيا وأسباب سياسية دينية - إلا أنها صارت أمراً واقعاً. لكن هذه الفجوة وإن لاحظتها النخبة الدينية إلا أنها لم تسع لحلها بل سعت لتجريمها ونكرانها، ثقافة وافية ضدّ نظام الحكم الإسلامي، ومن ثم توسيع الفجوة بين طموحات الجماهير لا سيما الشباب والنساء، وبين رموز النّظام من جيل ثورة 1979، وهؤلاء يرون أن خطاب السبعينيات الذي تتمسك به القيادات السياسية، غير مؤثر في المرحلة الراهنة، كما أن التوجهات التي ينتهجها النّظام لاحفاظ على المبادئ التي أرستها ثورة 1979 أصبحت بلا تأثير، وهذا يقول عزت الله ضرغامي رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأسبق وهو واحد من الأصوليين أصحاب النفوذ: "عليينا أن نتغير، وبعبارة محسن قراتي فإنَّ "الجيل الجديد لم يُعد له اهتمام برجال الدين، لكن هل بإمكان النّظام بالفعل أن يتغير؟ حسب كارين أرمسترونغ فإنَّ ولاية الفقيه ظهرت في الأصل كتحدٍ للحداثة الغربية، وقد أيقن الخميني أنَّ رفض الشيعة لتقلد المناصب الرسمية في القرون السابقة، أفقد الشيعة جوهر الرسالة الحسينية، احتاج إلى قراءة مغايرة للموروث الفقهي في الحق السياسي، فالإسلام حسب الخميني: "هو دين المناضلين الملزمين بالعدالة والإيمان، إنه دين الطامحين إلى الحرية والاستقلال، إنه مدرسة لأولئك الذين يناضلون ويكافحون ضدَّ الاستعمار". لذا فمن الصعب أنَّ يغير النّظام آيديولوجيته، أو يتنازل لجماعات العلمانية، لأنَّ أي تنازل أو تغيير سيكون بمثابة انهزام ثقافي، وإعلان فشل الثورة ومبادئها ونظريتها. لكن من المهم هنا أن ندرك أنَّ تلك الفجوة ليست خاصة بالشباب غير الحوزوي أو غير المتدربين، بل تشمل الشباب المتدربين الذي نزع العمامة في أثناء حضوره الدرس الحوزوي، والشباب العادي الذي له تطلعات مدنية ونهضوية! مما يُعد تآكلًا في نظرية ولاية الفقيه، سواء أتنازل النّظام أم لم يتنازل، مما يضع مستقبل الدولة كلها في فوهة التغيير الثقافي والهوياتي، إذا ما أتيحت الفرصة للجيل الجديد، ولاية الفقيه وتعزيز العلمانية في المجتمع بيدِ تيار العلمانية المؤمنة أو الانتظارية الحركية، أقرب التيارات العلمانية في إيران للعقلانية والديمومة، ويُشكّل الخطير الحقيقي على النّظام، إذ إنَّه يُنافس النخبة الدينية الحاكمة على قيادة الحوزة، وفي إقناع الحواضن الشعبية والجماهيرية. يُعزز هذا أيضًا أنَّ تيار العلمانية المؤمنة لا يعارض المخرجات الحادثية، فهو تيار إصلاحي توليقي، يدعو لتطبيق الديمقراطية والحد من السلطة المطلقة لرجال الدين، وتحجيم العوارض البشرية بالقوانين والمؤسسات "الجمع بين الكوابح الداخلية والكوابح الخارجية"، كما أنه قويٌّ حوزويًا فلا ينقلب على ثوابت الحوزة وميراثها الفقهي والعقدي، ولكنه يدعو إلى ديمقراطية سياسية، إلى حين ظهور الإمام المعصوم. هذه الأفكار الرائجة التي يتبناها التيار الإصلاحي في إيران ومجموعة من المفكرين ورجال الدين، والتي تعود بجذورها إلى الحركة الدستورية، وفقاً لها الأول الميرزا النائي، تشكّل اليوم الخطير الأكبر وال حقيقي أمام السلطة السياسية التي تعتمد نظرية "ولاية الفقيه" بقراءتها الخمينية. لذا فقد اشتربكت السلطات مع تيار العلمانية المؤمنة أكثر من اشتراكها مع تيارات العلمانية الغربية، إذ من السهل تشويه تيارات العلمانية الغربية بوصفهم عملاء للغرب، أو ملحدين ضدَّ الدين والشريعة والمذهب، وهو ما حصل بالفعل مع أمثال سروش والشبيستري وغيرهما من المحسوبين على هذا التيار. علاوة على أنَّ تيار العلمانية الغربية لا ينطلق من تأسيسيات دينية أو مذهبية، ولا يبال بالتراث الفقهي والجوزوي، بل هو في صدام مستمر مع السلطة ومع الشعب أو مع قطاع عريض منه في نفس الوقت، وهو ما تنبه إليه تيار العلمانية المؤمنة الذي اكتفى بالاشتباك الفكري والسياسي مع السلطة، ونافسها في الحواضن المدنية. يبدو مستقبلاً تيار العلمانية المؤمنة لافتًا، فهو التيار الذي يمكنه ملء أي فراغ مفاجئ في السلطة السياسية بما يملكه من قواعد جماهيرية، وكذلك قريبه من دوائر صناعة القرار في المحليات وبعض المدن والمحافظات، بل وفي رئاسة الجمهورية نفسها. أخفق التيار في تغيير وجهة إيران نحو علمانية شاملة، إلا أنه استطاع أن يحرك الجماهير في 2009م، وإن تراجع رموزه في ما بعد عن دعم المطالب الجماهيرية، لأنَّ الإصلاحيين يدركون حدود اللعبة ومساحتها، فالنّظام لا يزال هو الطرف الأقوى والفاعل الرئيسي، ولا يزال المرشد الأعلى مستمسكاً ببزمام المؤسسات الصلبة "الجيش والشرطة والحرس الثوري". فأيَّ مواجهة مباشرة ومفتوحة مع هذا النّظام لا تعني سوى الانتحار السياسي، أما تيارات العلمانية الأخرى فهي وإن كانت قوية ولها بعض الجماهيرية إلا أنها غير منظمة، والمناخ السياسي الإيراني لا يساعد على وجود تنظيمات هرمية، أو أحزاب فاعلة حرة في الفعل والمشاركة والممارسة، كما شهدت هذه التيارات تفتتاً بسبب الضربات

المتلازمة من النِّظام وبسبب مصادمتهم لهوية الدولة ومشاعر النَّاس. لكن على أيِّ حال فالمؤكُد أنَّ النِّظام السياسي الإيراني الرَّاهن ونخبته الدينية، ساعدَا على تعزيز علمنة المجتمع الإيراني، وذلك على مستوىين: الأول الإخفاق الذي تعرضت له الدولة الإيرانية سياسياً واقتصادياً ودينياً بسبب الخطاب الرسمي المتشدد، مما أعطى المعارضة العلمانية زخماً ومجلاً لانتقاد النِّظام وتصدرها كراعٍ لحقوق النَّاس. والثاني أنَّ النِّظام نفسه اعتمدَ أدواتٍ وآليات علمانية، وإنْ حاول النِّظام الإيراني التوسيع في بيئات موالية أو موالية فليس لأنَّه غير مؤمنٍ بحدود الدولة الوطنية، بقدر ما هو توسيعٌ مؤقتٌ في لحظة راهنة ومناسبة، تشهد هشاشة إقليمية وتفاعلات دوليَّة أثارت له هذا التوسيع، وهو كذلك توسيعٌ لخدمة مشروعه الجيوبروليتيكيِّ وقوته الناعمة، لا من أجل تمديد الحدود وتغيير الجغرافيا. كذلك احتكار النِّظام للقُوَّة والعنف "عنف السلطة" شأنه شأن الدولة الحديثة، وانبنى على احتكار الدولة للعنف عدم قداسة دماء الإنسان، فقامت الدولةُ بممارسة العنف ضدَّ شعوب وأقليَّات باعتبارها دخيلةً يجب أن تُطرد تماماً أو يعيشون كأنصاف مواطنين. هذه التجليات العلمانية التي صاحبت نشوء الدولة الحديثة، لم تنفكَّ عنها إيران في عهد ما بعد الثورة "الإسلامية"، فيبرز هنا تناقضان: فالدولة تحارب العلمانيين وتشتبك معهم، وفي نفس الوقت هي نفسها مظهر من مظاهر العلمانية،